السياسة التربوية في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي

La politique de l'éducation
En Algérie Pendant le colonialisme français

أ/ لبنى زعرور
جامعة الجزائر 2
loubnazn@yahoo.fr

أ/ حليمة شريفي
جامعة محمد بوضياف مسيلة - الجزائر
halima.charifi1975@gmail.com

الملخص بالعربية:

مرت السياسة التربوية الاستعمارية الفرنسية بالجزائر حسب تحليلنا لمصادر تاريخية مختلفة عن هذه الحقبة من التاريخ، إلى ثلاثة مراحل أساسية وذلك حسب ما ميزته كل مرحلة من أحداث وما نتج عنها من معطيات لم تكن تخدم مصالح المستعمل. جاءت مداخلتنا لتظهر رد فعل الشعب الجزائري اتجاه كل سياسة تربوية والتي قسمناها إلى ثلاثة مراحل أسميناها بمرحلة التجهيل، فمرحلة الرفض ومرحلة التفطن. كان هدف الحرب المعلنة على النظام التربوي الجزائري في 1830 نتاج سياسة هدفت إلى الحد من تطور المدرسة الإسلامية، ليصبح المجتمع المسلم مجتمعا أكثر جهلا ووحشية. لكن نتائج هذه السياسة لم يخدم مصالحهم مما أدى بهم إلى تغيير سياستهم اتجاه الأهالي مرات عدة للوصول إلى تحقيق أهدافهم الاستعمارية. هذا ما سوف نقدمه في هذا المقال مع الكثير من الدقة والتحليل.

الكلمات المفتاحية: التعليم في الفترة ما قبل الاستعمار الفرنسي، السياسة التربوية الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، مرحلة التجهيل، مرحلة الرفض، مرحلة التفطن.

Abstract:

The educational policy of French colonialism in Algeria according to our analysis of historical sources, has gone through three fundamental stages: ignorance, rejection and perception. The purpose of the declared war against the Algerian educational system in 1830 was to limit the development of the Islamic school, and to make the Muslim community a more ignorant and

barbarous society. This policy was not beneficial to them, which led them to change it several times in order to achieve their goals. This is what we will present in this intervention with a lot of analysis and rigor.

Key words: The educational policy of French colonialism in Algeria - the stage of ignorance, the stage of rejection and the stage of understanding

1. مقدمة:

بدخول دين الإسلام الجزائر على يد الفاتحين العرب، رافقته الحاجة إلى تعلم معالم هذا الدين الجديد والواجبات المترتبة على معتنقيه من فرائض وسنن، وتعلم القرآن الكريم الذي يعد دستورا للمسلمين ومرجعا لهم في حياتهم الدنيوية والدينية. فكان تعليم اللغة العربية بذلك من أول ما أوجبه تعلم هذا الدين الحنيف، فوجدت بذلك الكتاتيب والمساجد في كل بقعة من هذا الوطن الشاسع وهذا ما عرف كذلك عن سياسة الدولة العثمانية وما وفرته من آليات وماديات لتوفير التعليم في كل البلاد. لكن بمجرد المرور إلى الحقبة التاريخية الموالية للدولة الجزائرية ألا وهي فترة الاحتلال الفرنسي ينتابنا الحديث عن السياسة التربوية التي سطرها المستعمر والتي ترجمت في التعليم الذي وضعه وأقره الفرنسيون في الجزائر غداة الاحتلال، والذي لم يكن يهدف أولا وقبل كل شيء إلا إلى توفير الجو الملائم لخدمة أبناء المعمر وثانيا إلى معرفة الأرض المحتلة حديثا ومعرفة شعبها وعاداتها وتقاليدها. الهدف واضح آن ذاك: إذ هو استكمال احتلال العقول بالتعليم...بعد أن احتلت الأرض بالسلاح وهذا ما أشار إليه

شارل العاشر، ملك فرنسا ساعتها قبيلة الحملة العسكرية على الجزائر بقوله " بأن فرنسا سعيدة وفخورة. سعيدة لأنها ستقوم بهذه المهمة النبيلة لتستطيع بذلك الإسهام في التقدم والحضارة" (Melia, 1950, 2).

لكن ما كانت عواقب هذه السياسة؟ وما الدور الذي لعبه الأهالي في إلزام المعمر بإعادة النظر في قراراته السياسية نحو السياسة الواجب إتباعها لاحتلال العقول الأهالي؟

ما وقع تحت أيدينا من مناشير، مراسلات، اعترافات ... وكتب لمهتمين بتلك الحقبة، وبعد التمحيص والتدقيق فيما تنقله من معلومات ووقائع وأحداث، سمحت لنا بتحديد رد فعل الاهالي نحو السياسة التربوية للاحتلال الفرنسي بالجزائر فقسمناها إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي مرحلة التجهيل، ومرحلة الرفض ومرحلة التفطن والتي سنتعرض لها فيما يلي من عناصر.

2. التعليم في الفترة ما قبل الاستعمار الفرنسي:

امتاز التعليم الديني بالازدهار في عهد الحكم العثماني، فكما أقره الجنرال Daumas عند دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر بقوله "كان التعليم الابتدائي وحده أكثر بكثير مما نعتقده إنتشارا بالجزائر... فمعدل الذكور الذين يحسنون الكتابة والقراءة، كان موازيا للإحصائيات التي أعلنتها مقاطعتنا بفرنسا" (ANF, 1980, 156). يمكننا تفسير هذا الانتشار للتعليم في هذه الفترة بضخامة الأوقاف المخصصة له وذلك باعتراف من الفرنسيين أنفسهم إذ تم المصادرة والاستيلاء على أموال الأوقاف التي كانت تمون الخدمات الثقافية والدينية والاجتماعية للمسلمين بقرار من الحـــاكم العسكري الفرنسي كلوز يل من خلال الحكم الصادر يوم7 ديسمبر 1830. أدى هذا إلى أثر جد سلبي على نشاط التعليم الذي كـان يعتمد على هذه الأوقاف في مصاريفه، وقد كانت الأوقاف العامة بمدينة العاصمة وحدها تقدر بـ 2600 ملكية (بقطاس ، 79، 1981).

رغم بساطة نظام التعليم العربي الإسلامي بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي إلا أنه كان كافيا ليقدر الفرنسيون عند دخولهم الجزائر " نسبة الأمية بها ب40 % " وأن يقر قادتها العسكريين أن " كل الدشر والأحياء المدنية أو الريفية على السواء كانت تملك معلما لأبنائها قبل دخول

فرنسا إلى هذه الأرض" (Annette, Gallot, 1991, 68) زيادة على هذا معرفة خواص الجزائريين اللغات الأجنبية التي منها التركية، الفرنسية، الإسبانية، الإيطالية، لصلته بهذه البلدان وشعبها في المعاملات والمبادلات التجارية. كما ورد في التقرير الذي سبق مرسوم 30 أكتوبر 1850 أين ذكر الجنرال هوبتول (Houtaoul) وزير الحرب آنذاك أنه في فترة الغزو كان التعليم في ازدهار بحيث أن الأغلبية الساحقة من أبناء الأهالي في المدن وفي القرى وفي الدشر يتلقون الدراسة الابتدائية التي تشمل المبادئ الأولية في القراءة والكتابة والدين ويتم ذلك في الكتاتيب والمدارس وفيما يخص التعليم الثانوي فقد كان يتضمن شرح القرآن والدراسات النحوية ويستفيد من هذا المستوى أبناء الطبقة متوسطة الحال ويقام في الزوايا وفي مؤسسات خاصة بالمرحلة" (بوسام .2005، 1-30).

وبشهادة من مواطن فرنسي الذي كتب قائلا: " التعليم الإسلامي الذي تميز بالتقدم قبل 1830، تبدد خلال فترة الاستعمار، حيث أخذ المستعمر يجمع المباني المساجد وكل ما يعود إلى ملكية الدولة أو الأوقاف ويستولي على الموارد المادية المخصصة لتعليم العامة حتى المجانية منها. المدارس القرآنية والمدارس همشت ما عدى القليل منها الذي كان يسيره الأهالي مباشرة، أغلبية المعلمين هاجروا إلى المناطق التي لم تخضع كليا لهيمنتا من بقي منهم حرم من الدخل ومن المسكن، ووقعوا في الفقر ولم يبقى لهم سوى متابعة واجبات العبادة الموكلة لهم .... وبهذا أصبح التعليم سنة 1847 في وضعية حرجة، فلن يتمكنوا منذ هذا التاريخ من تكوين قضاة مفتي، ولا حتى مدرس أو مؤدب" (Ageron, 1968, 317). مثل هذه الشهادات والكثير من السندات التاريخية كانت الشاهد والدليل أن أول سياسة اتبعها المعمر بهذا الوطن كانت محاربة النظام التعليمي السائد آن ذاك مما أدى إلى تجهيل الأهالي وهذا ما سنتحدث عنه باستفاضة في العنصر التالي.

3.رد فعل الأهالي اتجاه السياسة التربوية المنتهجة من طرف الاستعمار الفرنسي:

1.3. مرحلة تجهيل الأهالي لضمان الهيمنة:

في حين كانت الجهود المبذولة من قبل المفكرين الفرنسيين بفرنسا حول وضع نظام تربوي فرنسي قوي وفعال في حيز التنفيذ إذ " وضع قانون قيزوت (Guizot) سنة 1833 حتمية فتح مدرسة ابتدائية في كل دائرة للذكور، وتأسيس شبكة للمدارس العليا للمعلمين وبعدها للمعلمات"(Caboche, 1992, 10) ، عمدت إدارة المعمر في نفس الفترة القضاء على النظام التربوي السائد ببلادنا، الشيء الذي يعبر عنه بوضوح الجنرال الفرنسي شارل ريشار (Charles Richard) ورفاقه قائلين " حين تؤول المدارس القرآنية إلى ركام يعود الشعب العربي إلى جهل العصور الأولى، سيكون ساعتها ممكنا تعليه شيء ما" (Perville, 1984, 16).

كان الهدف من كل هذا واضحا، محاربة مقومات الشخصية الجزائرية خوفا على التواجد الفرنسي بالجزائر وتفطن القادة السياسيين والعسكريين للبلد الغازي للدور المهم والجذري الذي تلعبه كل منظومة تربوية حتى وإن كانت تمتاز بالبساطة من "نقل للثقافة، فهو العمل الأساسي لنظام المجتمع التربوي الذي يعمل على حفظ قيم المجتمع ومعتقداته ونقلها من جيل إلى جيل لاحق ليس فقط من خلال تعليمها بإدراجها في كل عملية للنظام التربوي" (الهاشمي والعزاوي . 2007 . 77).

كانت هذه الحرب المعلنة على النظام التربوي الجزائري آنذاك قائمة على أساس " الحد بقدر المستطاع من تطور المدرسة الإسلامية، الزوايا الكتاتيب و المساجد، ..... أو بالأحرى نزع السلاح الفكري والمادي لأهالي" (Lacheraf , 1965, 107)واستبداله بنظام جديد اقتصر التعليم فيه على أطفال المعمرين دون أطفال الجزائريين بالرغم من سياسة الإدماج التي تبنتها السياسة الفرنسية لفترة طويلة. " ففي سنة 1832 قامت السيدة جونتي دبيسي (Genty de Bussy) بإنشاء المدارس العمومية الأولى و تشجيع المبادرات الخاصة على الرغم من قلة الأسر الفرنسية والأوروبية في البلد المحتل حديثا. و هكذا أنشأ السيد قالتي (Galtier) مدرسة حرة سنة 1833 مقرها شارع سوكجيما و في السنة الموالية انتقلت إلى شارع ساجيتير و كان عدد التلاميذ فيها العشرين تلميذا" (حجار. 2006. 6).

حسب نفس المرجع بلغ عدد المسجلين في هذه المدارس سنة 1836 أي ستة سنوات بعد الاحتلال 1019 تلميذا منهم 862 أوروبي، و 27 يهودي، و 130 عربي وبتعبير آخر بلغت نسبة الجزائريين المتمدرسين بها وقتها لم تتعدى 12.75% من مجموع تلاميذ هذه المدرسة الشيء الذي يرفع إلى ذهننا التساؤل عن مصير باقي الأطفال الجزائريين الذين كانوا في سن التمدرس ولم يعرفوا المدرسة بعد؟ والتساؤل عن تعليمهم بما أن المدارس القرآنية التي كانت تتكفل بهذه المهمة حوربت وحطمت؟ وكذا عن مصيرهم إذا لم يستفيدوا من التعليم في هذه المدرسة الدخيلة وما الخلفية من وراء ذلك؟

من كل هذا لا مكان للمفاجأة إذا علمنا أنه بعد حوالي قرن من الاحتلال كانت نتائج هذه السياسة المتبعة اتجاه السكان الأصليين وخيمة، إذ أن" إحصائيات منظمة اليونسكو لسنة 1948 أظهرت أن نسبة الأمية بين السكان الجزائريين البالغين 10 سنوات فأكثر بلغت 94 %" (صادق . 1990. 1).

2.3. مرحلة رفض الأهالي للتعلم بالمدارس الفرنسية:

من خلال ما أشارت إليه الكاتبة فني كولونا (Fanny Colonna) في كتابها Les instituteurs algériens 1883-1939 أين تناولت بدقة شديدة التحليل التاريخي للمناورات والسياسات الاستعمارية التربوية التي سادت بين سنة 1883-1939، و من خلال عرضها وتحليلها لمختلف المخططات التاريخية، المناشير الوزارية والمراسلات المتبادلة بين الحكم الفرنسي ومحافظ الجزائر حول السياسات الممكن إتباعها لتعليم السكان الأصليين بالجزائر آنذاك، يظهر وبوضوح أن اختيار سياسة تربوية بالبلد المحتل لم يكن بالأمر السهل عليهم. فسياسة التجهيل التي اتبعها حكام الاستعمار غداة احتلال الجزائر لم تكن بالمفيدة تماما لهم كما كانوا يتوقعون، بل عادة عليهم بالسلبيات خاصة فيما يخص صعوبة التعامل مع أفراد هذا الشعب من جهة، وإلى ما نتج عن هذه الصعوبة من عدم الاستفادة من خدماتهم كما ينبغي من جهة أخرى.

فكما نعلم الخلفية الحقيقية من وراء استعمار الجزائر كانت تتلخص في أطماع الاحتلال الفرنسي في خيرات البلاد من منتوجات فلاحية إلى ثروات طبيعية، مما استوجب عليهم استغلال اليد العاملة الجزائرية لتحقيق هذه الأطماع، وبما أن تجربتهم قادتهم إلى حتمية "أن العمال اللازمين لزيادة الإنتاج ينبغي أن يكونوا على حظ من المهارة والاستعداد وامتلاك مثل هذه المهارات والاستعدادات هو في العادة نتيجة مباشرة للتعليم الذي تلقوه من قبل المدارس أو التدريب الذي تحصلوا عليه داخل المهنة" (فليه. الطبعة 1. 2003 . 36)، الشيء الذي لم يتوفر في اليد العاملة الجزائرية التي أكثر ما كانت تتصف به آن ذاك (والناتج عن سياسة المعمر) هو الأمية والجهل التام للكتابة والقراءة، فما بالك جهلها لتقنيات ومهارات الإنتاج والخدمات مما حمل فرنسا للتغير من سياستها و اهتمامها أكثر بتعليم الأهالي لإكسابهم الحد الكافي من المعرفة التي تعود على المعمر بالفائدة من خلال رفع المنتوج وزيادة الربح ومن حسن خدمة مصالحهم لا أكثر. فالبعض من المسؤولين الفرنسيين ومن المعمرين وخاصة العسكريين طالبوا منذ بداية الاحتلال "استعمال التعليم كأحد الوسائل لإخضاع الشعب الجزائري إلى سلطة المعمر"(Bennoune, tome 1, 2000,149).

في سنة 1850 أصدر الحكم بفتح ستة مدارس عربية - فرنسية و أربعة للبنات بهدف التمدرس المجاني للأطفال الجزائريين بالمدن الكبيرة... " كانت المدارس المخصصة لتعليم أطفال المعمرين تابعة مباشرة لوزارة التربية بفرنسا فيحين ترك تسيير المدارس العربية-الفرنسية للقادة المسيرين بالجزائر. تفطن هؤلاء القادة ساعتها إلى ضرورة تكوين أساتذة خاصين لضمان سير هذه المدارس أدى إلى تأسيس المدرسة العليا ببوزريعة سنة 1865 مهمتها تكوين معلمين متمكنين من العربية المنطوقة جيدا ومعرفة عامة للقيم" و حسب مصادر أخرى فمن خلال أمرية 6 أوت 1850 أنشأت إلى جانب الستة مدارس العربية – الفرنسية بالعاصمة المذكورة أعلاه 25 مدرسة بوهران، عنابة، البليدة ومستغانم للتعليم المزدوج عربي- فرنسي" (Colonna,1975, 16).

رغم هذا التفطن قابلت فكرة تعليم الأهالي مقاومة شديدة من طرف الأوربيين المقيمين بالجزائر وقد ساندتهم الإدارة الفرنسية في ذلك، من خلال العديد من الأوامر والتعليمات

التي لم تكن تهدف إلا إلى تعطيل وإبطال سير المدارس القليلة المخصصة وقتها لأبناء الأهالي. من بين المبررات التي كانوا يغطون بها هدفهم الأساسي والمتمثل في تجهيل الشعب أكثر فأكثر هو "ما حاجتنا إلى مثل هذه المدارس فما على أطفال الأهالي إلا الالتحاق بالمدارس الأوربية " الشيء الذي رفضه الأهالي بشدة، خاصة بعد الحرب المعلنة على النظام التربوي التقليدي الذي كان يلبي حاجات و مطالب الأهالي في التشبع بالمعرفة والتدين، والدليل على ذلك امتناعهم عن إرسال أولادهم للمدارس الأوربية.

بعد الشد والمد بين معارضي ومؤيدي تعليم الأهالي " فتحت أول مدرسة عربية. فرنسية أبوابها سنة 1857 وكانت مخصصة لأبناء القادة (القايد) والأشراف العرب ورغم كل الضغوطات الممارسة على الأهالي من أجل تعليم أبنائهم بها فإنه لم يسجل إلا 69 تلميذا سنة 1860-1861 و 104 تلميذ جزائري سنة 1863-1864" (Bennoune, tome 1, 2000,152) ، أما ما بين سنة 1850 وسنة 1870، فتحت 36 مدرسة في المدن القبائل ورغم ما قيل عن نجاحها "لا يجب الوثوق تماما بما توضحه التقارير الرسمية عن ذلك، إذ يبدوا في الواقع أنها كانت تخالط بقلة من طرف أطفال الأهالي وبصفة غير منظمة".(Colonna, 1975, 16).

بالمقابل، كانت جهود المواطنين الأصليين للجزائر من أجل توفير التعليم لأطفالهم تنشط بكيفية معاكسة لمطامح ومنتظرات الاحتلال الفرنسي من خلال محاولة توفير تعليم القرآن ومعالم الدين الإسلامي والعمل أساسا على زرع الثقافة العربية الإسلامية الجزائرية في أطفال الأهالي. ففي سنة 1863 مثلا سجلت إحصائيات مؤكدة " وجود 2140 طالب يدرسون حوالي 23000 تلميذ" "(Bennoune, tome 1, 2000, 153) بطبيعة الحال كانت هذه المدارس تنشط تحت مراقبة عسكرية صارمة. حسب نفس المرجع بينت القرارات المساندة للمتمسكين بسياسة تجهيل الأهالي ذاك المتضمن دمج المدارس العربية. فرنسية بالمدارس الأوروبية الشيء الذي زاد من تناقص التلاميذ الجزائريين بهذه المدارس إذ انخفض عددهم في ثانويات العاصمة من 261 طالب سنة 1870 إلى 85 طالب سنة 1873 وإلى 81 سنة 1889 و69 سنة 1893.

للخروج من دائرة الرفض المعلن للشعب المستعمر للمدرسة الاستعمارية، أعلن الحكم الفرنسي عن العديد من الامتيازات لصالح تلاميذ الأهالي كصدور مواد " بأمرية 1883 التي وضعت أساسا للتعليم المجاني كالمادة 31 التي تقر الاحتفاظ بتعليم العربية، والمادة 42 التي تعلن رسميا تتويج نهاية التعليم العربي الفرنسي في الدوائر التي يكثر فيها الأهالي بشهادة التعليم الابتدائي " (Bennoune, tome 1, 2000, 160)

بدون شك تعد هذه السنة، سنة مهمة في تاريخ المدرسة الاستعمارية بالجزائر وفي تاريخ السياسة الاستعمارية، إذ نلاحظ ولأول مرة منذ الاستعمار إنشاء نظام تربوي مؤسس للأهالي مقاطع للسياسات السابقة " نص قانون 1883 عن أهم ما سيكون عليه النظام التربوي الجزائر إلى غاية الحرب العالمية الأولى. تعليم الأهالي الممتد على كل التراب الجزائري أصبح مجاني لائكي وإجباري إلا أن الإجبارية لم تدخل حيز التطبيق منذ تلك الفترة بالإضافة للنظر في إطار معلمين مختصين وبرامج وشهادات خاصة للأهالي (ش.ت.إ للأهالي) "
(Colonna,1975, 15)

دائما حسب ما جاء في كتاب فني كولونا (F.Colonna) ، في خضم مهمة الجمهورية الثالثة وبعد الرحلات المتتالية لكنبل بيردو (Comble Burdeau) للجزائر، صدرت أمرية جديدة تعد أكثر وضوحا ودقة وذلك بـ 18 أكتوبر 1892 تتبع بتوسع أكبر. لنسجل سنة 1901 حوالي 25300 تلميذ 228 مدرسة 427 قسم خاص يضاف إليها 474 قسم للأهالي ملحقة بمدارس أوروبية. مع تطبيق البرامج الفرنسية في النطاق الحضري ومحاور قريبة لبرامج المدارس العربية الفرنسية بالمناطق العسكرية.

المحاولات المعلنة هذه من قبل الحكم الفرنسي قابلها رفض متعنت من قبل الإدارة الفرنسية والمعمرين المقيمين بأرض الوطن حينها وذلك بعد فشلهم في عدم تطبيق قانون فيري Ferry Jules " وزير المؤسسات العمومية للجمهورية الثالثة، الذي وضع سنة 1881-1882 مبدأ مجانية، لائكيه، و إجبارية التعليم" (Caboche, 1992,10) بإصرارهم على عدم تطبيق هذا القانون إلا في المناطق التي تغلب عليها الهيمنة الأوروبية ... أخطر من ذلك فقد سمح الحاكم

العام تيرمو (Tirman) سنة 1855 للمجلس العام بالعاصمة باستدارة أموال الضرائب التي يدفعها الجزائريين لتعليم أولادهم نحو مصاريف عادية "(Bennoune, tome 1, 2000, 160) وفي سنة 1890 ثم سنة 1898 كذلك "وضعت برامج مبسطة خاصة لمدارس الأهالي، لتصبح بعدها نفسها بكل الوطن، كذلك مرسوم 1887 ألغى شهادة تعليم الأهالي المؤسس سنة 1883 أما عن الطابع الإجباري المؤسس بنفس السنة يبقى مقتصرا على الذكور"
(Colonna, 1975, 16)

لم ينجو التعليم الثانوي من مناورات وتحايل المعمر بل بالعكس كان الوصول إلى هذا المستوى من التعليم حلم لا لا يتحقق إلا لنسبة قليلة من الجزائريين " فمن سنة 1879 إلى سنة 1910 لم تتوج أكاديمية العاصمة سوى 80 طالب جزائري بشهادة البكالوريا من بينهم 29 سنة 1910 " (Bennoune, tome 1, 2000, 165) فهذا التعليم كان يتعذر بلوغه للأطفال المنحدرين من الطبقات الشعبية لأن الثانويات لم تكن تقبل سوى " أبناء الخيام الكبرى من حاشية الاستعمار وخدمه من قياد ومعلمين أهليين وأعوان الصحة والإدارة والجيش ونادرا ما كان يلتحق بالكوليجات الفرنسية أو الثانويات أبناء عائلات غير منتفدة أو ميسورة أو مأمونة الشرور من وجهة نظر الإدارة الاستعمارية " (العكروث ، 2008-2009، 85)، طبيعة التعليم أيضا كانت خطة ذكية لتغيير المسار العلمي لأبناء الأهالي" فوجود فئتين من المدارس الثانوية "أ" و " ب" حيث ينتهي المطاف بتلاميذ الفئة "ب" في أحسن الأحوال كمعلمين في الفئة "أ" يعبر عن نية متينة لحرمان الأهالي من التعليم العالي" (Elison, 2000, 78) فعل سبيل المثال سنة 1912 المائة وخمس وعشرين ممنوح في الثانوي كانوا أولاد بشاغه، أغا أو قائد (قايد).

3.3. مرحلة تفطن الأهالي لأهمية التعلم في تحقيق حريتهم:

يقول أحد القادة الفرنسيين " لم نتمكن حتى الآن من فرض نوع من التعليم الموحد لكل الجزائر و لم نتمكن من تحديد أي نوع من المدارس يكون أقل رفضا من الأهالي و أكثر فائدة للمنشأة الاستعمارية" (Colonna, 1975, 16) فبالفعل لم يتمكن الحكم الاستعماري منذ تقريب قرن من الاحتلال من تكسير المقاومة المكثفة للمجتمع الجزائري للثقافة و الهيمنة الفرنسية رغم مختلف المحاولات و السياسات التي نذكر منها، " محاولة زرع المدارس مثلها مثل تلك الموجودة

في فرنسا، تهيئة المدارس التقليدية تحت مراقبة الجيش الفرنسي، و إنشاء مدارس من نوع وسيط المسماة المدارس العربية الفرنسية تدرس باللغتين مع احترام الطابع الديني للتعليم التقليدي" (Colonna, 1975, 26) .

محاولات باءت كلها بالفشل، إلى أن قرر هذا الشعب و بمحض إرادته بعد الحرب العالمية الأولى، تغير مناخ الرفض إلى مناخ المطالبة بتدريس أطفال الأهالي إذ " إرتفع عدد تلاميذ الأهالي بالتعليم الابتدائي إلى 46000 سنة 1921 و إلى أكثر من 69000 تلميذ سنة 1931 ما يعادل 34.7 % من مجموع التلاميذ المسجلين سنة 1928" (Bennoune, tome 1, 2000, 165) ارتفعت ساعتها الأصوات الناطقة باسم الشعب الجزائري مطالبة بتعليم أطفال الأهالي التقليديين أنفسهم أقروا : " علموا أطفالنا بالعربية أو بالفرنسية ولكن علموهم ! ".

فمن مطلع القرن العشرين انتعشت الحياة الثقافية في أوساط الأهالي و أدرك الجميع أهمية العلم و التعليم إما بسبب انتعاش التعليم الأهلي من جديد في شكل المدارس الحرة أو بالتحاق الكثير من الجزائريين بالتعليم الفرنسي" (العكروث ، 2008-2009، 85) . هذا لا يعني أن كل الأطفال الجزائريين الذين كانوا في سن التمدرس تسنى لهم الالتحاق بالمدرسة لأن نسبتهم كانت جد مرتفعة مقارنة بما وفرته السلطات الفرنسية من مدارس رغم تظاهر سياستها بالعكس هذا الاقبال للجزائريين على التعليم حتى وان كان في مدارس فرنسية جعل من ظروف تمدرس الأهالي جد صعبة إذ سجل " سنة 1935، 69000 تلميذا بـ 825 قسم خاص، أين 678 قسم مخصص لأطفال المعمرين في مدارس الأهالي ما يعني 83 تلميذ في القسم"
(Bennoune, tome 1, 2000, 165)

بالموازاة والتعليم المقترح من طرف إدارة المعمر واصل الجزائريون عملهم على توفير تعليم عربي إسلامي لأبناء الشعب بغض النظر عن الأصل أو الانتماء الاقتصادي أو الاجتماعي للأطفال،" فقد جمع الشعب الفقير التبرعات لبناء المدارس كما أن الكثير من القائمين على هذه المدارس إنما على أساس تطوعي في سبيل الله خدمة للإسلام وعملا لتوعية الشعب" (بوفلجه، 1993 30). كان ذلك إما بالحفاظ على النظام التقليدي والمتمثل في المدارس القرآنية

والزوايا أو بتأسيس مدارس خاصة متطورة أو نصف متطورة. " بالفعل منظمة العلماء المسلمين التي فتحت أبوابها ما بين 1931-1947 بشبكة وطنية تتكون من 174 مدرسة باللغة العربية تضم 274 معلما. سنة 1947 فتح معهد ابن باديس بقسنطينة كانت مهمته تحضير معلمين لمدارس الجمعية من جهة و تحضير طلبة لجامع الزيتونة و جامع الأزهر، ففي سنة 1955 كان بحوزة العلماء 193 مدرسة منهم 58 مدرسة تضمن تعليم راقي ل 11000 تلميذ من بين 35150 تلميذ" (Bennoune, tome 1, 2000, 169) .

4. حال التعليم الثانوي في تلك الآونة:

في وقت كانت تعمل فيه الدولة الفرنسية على تعميم التعليم بفرنسا من خلال توفير الحق لكل فرنسي بالالتحاق بالمدرسة و بتطبيق مبدأ الإجبارية الذي جاء به جيل فيري " إذ سجل تمدرس كمي لسنوات 12 و16 سنة وذلك بعد أن وضع تعديل بيرترون (BERTHON) وزير التربية الفرنسية ما بين 1958-1959 مبدأ إمداد التعليم إلى 16 سنة" (J.L. Auduc, 1997, p 4) مما زاد من تعداد التلاميذ بالتعليم الثانوي بفرنسا، أما تعداد التلاميذ بالتعليم الثانوي الفرنسي بالجزائر فقفز من 18000 طالب سنة 1945 إلى 35000 طالبا سنة 1954، إلا أنه خص الفرنسيين اكثر لان نسبة الجزائريين بينهم لم تتعدى 18.45 %.

فكما سبق وأن أشرنا لم يكن بالسهل أو المباح للجزائري مهما كان ذكاءه او حبه للمدرسة وما كان يزيد في تلك الصعوبة هو امتحان الدخول إلى السادسة والذي وضع خصيصا ليعد الحاجز والمراقب لنوع التلاميذ وإلى انتمائهم العرقي، والتالي تحديد أولائك الممكن السماح لهم بالانتقال إلى التعليم الثانوي فكمثال على ذلك " من 844 مترشح جزائري لهذا الامتحان سنة 1948 سوى 243 قبلوا، أي ما يعادل نسبة 28.8 % مقابل نسبة 43.9 % مقبول من الأوربيين". (Mahfoud Bennoune, tome 1, 2000, p 170)

ضف إلى ذلك حالة الفقر و الحرمان التي كان يعيشها الجزائري غير القادر على إعالة أسرته لا تمكنه من تعليم أبنائه " رغم وجود نظام للمنح الثانوية و الذي كان محدودا و يوجه توجيها غير سليما فهذه المنح وعلى قلتها كان يستفيد منها أبناء أعوان الاستعمار دون غيرهم كشكل

من أشكال الإقصاء و الانتقائية" (العكروت خميلي، 2008-2009، ص 85) . إن لم يكن في وسع ابن الخماس أو الأجير اليومي أو البطال أن يصل إلى الجامعة بقوة تلك الظروف و رغم أن فرحات عباس ابن قايد كتب يقول أن " معظمنا فقراء جئنا من الدواوير من عائلات فقيرة للحصول على شهادة البكالوريا ولم نكن ندري كيف إليها..." (Ferhat Abbas, p 35-40.)، زيادة على ذلك تقسيم التعليم إلى فئتين "أ" و "ب" كان يفسر قلة الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية (مع العلم أن الصنف "أ" هو وحده الكفيل بالوصول إلى الجامعة).

5. حوصلة لو اقع تعليم الأهالي في حدود سنة 1954 ولنو اتج سياستها التربوية في الجز ائر:

بهدف الكشف عن نواتج سياسة المستعمر اتجاه تعليم الأهالي نتعرض لهذه الإحصائيات والتي تعكس واقع قد يكون من الأسباب التي نفسر بها الكثير من الظاهر والأوضاع الصعبة التي كان ومازال على مسيري الجزائر المستقلة مواجهتها وتصحيحها.

- سوى 12.75 % طفل جزائري متمدرس بالتعليم الابتدائي أي ما يعادل 306737 تلميذ من مجموع 2.4 مليون طفل في سن التمدرس.
- 100000 تلميذ يتمدرسون بصفة بدائية بالمدارس القرآنية، مما يرفع نسبة تمدرس أطفال الأهالي إلى 18 %.
- 515 تلميذ جزائري بالتعليم التقني من بين 3232 تلميذ سنة 1955.
- لم يستفيد من التعليم المتخصص سوى 5487 جزائري سنة 1956.
- المدرسة العليا للفلاحة لم تكون سوى مهندس جزائري أو اثنين على الأكثر في السنة مقابل 75 مهندس فرنسي.
- نسبة الجزائريين الغير معنيين بالأمية لم تتعدى 13.7 % سنة 1954 منهم 55% يتقنون إلا الفرنسية.

و20% يتقنون الفرنسية والعربية و25% يتقنون إلا العربية وبهذا الثلاثة أرباع من غير الأميين الجزائريين لا يحسنون سوى لغة الثقافة الفرنسية.

- التعليم الثانوي بالجزائر المحتلة لم يمد أبنائها إلا بمتوسط 100 شهادة البكالوريا.
- 9.76 % جزائري مسجل بالتعليم العالي سنة 1954 علما أن نسبة السكان الجزائريين ساعتها كانت تقدر ب 89.5% من سكان الجزائر.
- بلغ عدد الجزائريين المسجلين في كل من جامع الأزهر والزيتونة سنة 1954 1270 طالب.
- نسبة عالية من الأمية مقدرة بـ 86.3 % سنة 1954 ...
- ما يقارب 18000 معلم فرنسي غادروا الجزائر مع الاستقلال ...
- أكثر من 80 % من الأطفال الجزائريين في سن التمدرس لم يلتحقوا بالمدرسة قبل سنة 1962. و المكنة التربوية الموروثة لم تتمكن من استقبال سوى36% منهم ...
- 39 ثانوية مقتصرة على المدن الكبيرة فقط ...
- جامعة الجزائر و مركزين جامعيين بقسنطينة و وهران، و نسبة 11.4% ...

المصدر: مستخلص من (Bennoune, tome 1, 2000, 170-171-172)

رغم بساطة نظام التعليم العربي الإسلامي بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي إلا أنه كان كافيا ليقدر الفرنسيون عند دخولهم الجزائر " نسبة الأمية بها ب40 % " وأن يقر قادتها العسكريين أن " كل الدشر والأحياء المدنية أو الريفية على السواء كانت تملك معلما لأبنائها قبل دخول فرنسا إلى هذه الأرض" (Annette, Gallot, 1991, 68) زيادة على هذا معرفة خواص الجزائريين اللغات الأجنبية التي منها التركية، الفرنسية، الإسبانية، الإيطالية، لصلته بهذه البلدان وشعبها في المعاملات والمبادلات التجارية. كما ورد في التقرير الذي سبق مرسوم 30 أكتوبر 1850 أين ذكر الجنرال هوبتول (Houtaoul) وزير الحرب آنذاك أنه في فترة الغزو كان

التعليم في ازدهار بحيث أن الأغلبية الساحقة من أبناء الأهالي في المدن وفي القرى وفي الدشر يتلقون الدراسة الإبتدائية التي تشمل المبادئ الأولية في القراءة والكتابة والدين ويتم ذلك في الكتاتيب والمدارس وفيما يخص التعليم الثانوي فقد كان يتضمن شرح القرآن والدراسات النحوية ويستفيد من هذا المستوى أبناء الطبقة متوسطة الحال ويقام في الزوايا وفي مؤسسات خاصة بالمرحلة" (بوسام .2005، 1-30) .

وبشهادة من مواطن فرنسي الذي كتب قائلا: " التعليم الإسلامي الذي تميز بالتقدم قبل 1830، تبدد خلال فترة الاستعمار، حيث أخذ المستعمر يجمع المباني المساجد وكل ما يعود إلى ملكية الدولة أو الأوقاف ويستولي على الموارد المادية المخصصة لتعليم العامة حتى المجانية منها. المدارس القرآنية والمدارس همشت ما عدى القليل منها الذي كان يسيره الأهالي مباشرة أغلبية المعلمين هاجروا إلى المناطق التي لم تخضع كليا لهيمنتا من بقي منهم حرم من الدخل ومن المسكن، ووقعوا في الفقر ولم يبقى لهم سوى متابعة واجبات العبادة الموكلة لهم .... وبهذا أصبح التعليم سنة 1847 في وضعية حرجة، فلن يتمكنوا منذ هذا التاريخ من تكوين قضاة مفتي، ولا حتى مدرس أو مؤدب" (Ageron, 1968, 317). مثل هذه الشهادات والكثير من السندات التاريخية كانت الشاهد والدليل أن أول سياسة اتبعها المعمر بهذا الوطن كانت محاربة النظام التعليمي السائد آن ذاك مما أدى إلى تجهيل الأهالي وهذا ما سنتحدث عنه بإستفاضة في العنصر التالي.

3.رد فعل الأهالي اتجاه السياسة التربوية المنتهجة من طرف الاستعمار الفرنسي:

1.3. مرحلة تجهيل الأهالي لضمان الهيمنة:

في حين كانت الجهود المبذولة من قبل المفكرين الفرنسيين بفرنسا حول وضع نظام تربوي فرنسي قوي وفعال في حيز التنفيذ إذ " وضع قانون قيزوت (Guizot) سنة 1833 حتمية فتح مدرسة ابتدائية في كل دائرة للذكور، وتأسيس شبكة للمدارس العليا للمعلمين وبعدها للمعلمات"(Caboche, 1992, 10) ، عمدت إدارة المعمر في نفس الفترة القضاء على النظام التربوي السائد ببلادنا، الشيء الذي يعبر عنه بوضوح الجنرال الفرنسي شارل ريشار Charles)

(Richard ورفاقه قائلين " حين تؤول المدارس القرآنية إلى ركام يعود الشعب العربي إلى جهل العصور الأولى، سيكون ساعتها ممكنا تعليمه شيء ما" (Perville, 1984, 16).
كان الهدف من كل هذا واضحا، محاربة مقومات الشخصية الجزائرية خوفا على التواجد الفرنسي بالجزائر وتفطن القادة السياسيين والعسكريين للبلد الغازي للدور المهم الذي تلعبه كل منظومة تربوية حتى وإن كانت تمتاز بالبساطة من "نقل للثقافة، فهو العمل الأساسي لنظام المجتمع التربوي الذي يعمل على حفظ قيم المجتمع ومعتقداته ونقلها من جيل إلى جيل لاحق ليس فقط من خلال تعليمها بل من خلال إدراجها في كل عملية للنظام التربوي"
(الهاشمي والعزاوي . 2007 . 77).

كانت هذه الحرب المعلنة على النظام التربوي الجزائري آنذاك قائمة على أساس " الحد بقدر المستطاع من تطور المدرسة الإسلامية، الزوايا الكتاتيب و المساجد، ..... أو بالأحرى نزع السلاح الفكري والمادي لأهالي" (Lacheraf , 1965, 107) واستبداله بنظام جديد اقتصر التعليم فيه على أطفال المعمرين دون أطفال الجزائريين بالرغم من سياسة الإدماج التي تبنتها السياسة الفرنسية لفترة طويلة. " ففي سنة 1832 قامت السيدة جونتي دبيسي (Genty de Bussy) بإنشاء المدارس العمومية الأولى و تشجيع المبادرات الخاصة على الرغم من قلة الأسر الفرنسية والأوروبية في البلد المحتل حديثا. و هكذا أنشأ السيد قالتي (Galtier) مدرسة حرة سنة 1833 مقرها شارع سوكجيما و في السنة الموالية انتقلت إلى شارع ساجيتير و كان عدد التلاميذ فيها العشرين تلميذا" (حجار. 2006. 6).

حسب نفس المرجع بلغ عدد المسجلين في هذه المدارس سنة 1836 أي ستة سنوات بعد الاحتلال 1019 تلميذا منهم 862 أوروبي، و 27 يهودي، و 130 عربي وبتعبير آخر بلغت نسبة الجزائريين المتمدرسين بها وقتها لم تتعدى 12.75% من مجموع تلاميذ هذه المدرسة الشيء الذي يرفع إلى ذهننا التساؤل عن مصير باقي الأطفال الجزائريين الذين كانوا في سن التمدرس ولم يعرفوا المدرسة بعد؟ والتساؤل عن تعليمهم بما أن المدارس القرآنية التي كانت تتكفل بهذه المهمة حوربت وحطمت؟ وكذا عن مصيرهم إذا لم يستفيدوا من التعليم في هذه المدرسة الدخيلة وما الخلفية من وراء ذلك؟

من كل هذا لا مكان للمفاجأة إذا علمنا أنه بعد حوالي قرن من الاحتلال كانت نتائج هذه السياسة المتبعة اتجاه السكان الأصليين وخيمة، إذ أن" إحصائيات منظمة اليونسكو لسنة 1948 أظهرت أن نسبة الأمية بين السكان الجزائريين البالغين 10 سنوات فأكثر بلغت 94 %" (صادق . 1990. 1).

2.3. مرحلة رفض الأهالي للتعلم بالمدارس الفرنسية:

من خلال ما أشارت إليه الكاتبة فني كولونا (Fanny Colonna) في كتابها Les instituteurs algériens 1883-1939 أين تناولت بدقة شديدة التحليل التاريخي للمناورات والسياسات الاستعمارية التربوية التي سادت بين سنة 1883-1939، و من خلال عرضها وتحليلها لمختلف المخططات التاريخية، المناشير الوزارية والمراسلات المتبادلة بين الحكم الفرنسي ومحافظ الجزائر حول السياسات الممكن إتباعها لتعليم السكان الأصليين بالجزائر آنذاك، يظهر وبوضوح أن اختيار سياسة تربوية بالبلد المحتل لم يكن بالأمر السهل عليهم. فسياسة التجهيل التي اتبعها حكام الاستعمار غداة احتلال الجزائر لم تكن بالمفيدة تماما لهم كما كانوا يتوقعون، بل عادة عليهم بالسلبيات خاصة فيما يخص صعوبة التعامل مع أفراد هذا الشعب من جهة، وإلى ما نتج عن هذه الصعوبة من عدم الاستفادة من خدماتهم كما ينبغي من جهة أخرى.

فكما نعلم الخلفية الحقيقية من وراء استعمار الجزائر كانت تتلخص في أطماع الاحتلال الفرنسي في خيرات البلاد من منتوجات فلاحية إلى ثروات طبيعية، مما استوجب عليهم استغلال اليد العاملة الجزائرية لتحقيق هذه الأطماع، وبما أن تجربتهم قادتهم إلى حتمية "أن العمال اللازمين لزيادة الإنتاج ينبغي أن يكونوا على حظ من المهارة والاستعداد وامتلاك مثل هذه المهارات والاستعدادات هو في العادة نتيجة مباشرة للتعليم الذي تلقوه من قبل المدارس أو التدريب الذي تحصلوا عليه داخل المهنة" (فليه. الطبعة 1. 2003. 36)، الشيء الذي لم يتوفر في اليد العاملة الجزائرية التي أكثر ما كانت تتصف به آن ذاك (والناتج عن سياسة المعمر) هو الأمية والجهل التام للكتابة والقراءة، فما بالك جهلها لتقنيات ومهارات الإنتاج والخدمات مما حمل فرنسا للتغير من سياستها واهتمامها أكثر بتعليم الأهالي لإكسابهم الحد

الكافي من المعرفة التي تعود على المعمر بالفائدة من خلال رفع المنتوج وزيادة الربح ومن حسن خدمة مصالحهم لا أكثر. فالبعض من المسؤولين الفرنسيين ومن المعمرين وخاصة العسكريين طالبوا منذ بداية الاحتلال "استعمال التعليم كأحد الوسائل لإخضاع الشعب الجزائري إلى سلطة المعمر"(Bennoune, tome 1, 2000,149)

في سنة 1850 أصدر الحكم بفتح ستة مدارس عربية - فرنسية وأربعة للبنات بهدف التمدرس المجاني للأطفال الجزائريين بالمدن الكبيرة... " كانت المدارس المخصصة لتعليم أطفال المعمرين تابعة مباشرة لوزارة التربية بفرنسا فيحين ترك تسيير المدارس العربية-الفرنسية للقادة المسيرين بالجزائر. تفطن هؤلاء القادة ساعتها إلى ضرورة تكوين أساتذة خاصين لضمان سير هذه المدارس أدى إلى تأسيس المدرسة العليا ببوزريعة سنة 1865 مهمتها تكوين معلمين متمكنين من العربية المنطوقة جيدا ومعرفة عامة للقيم" و حسب مصادر أخرى فمن خلال أمرية 6 أوت 1850 أنشأت إلى جانب الستة مدارس العربية – الفرنسية بالعاصمة المذكورة أعلاه 25 مدرسة بوهران، عنابة، البليدة ومستغانم للتعليم المزدوج عربي- فرنسي" .(Colonna,1975, 16)

رغم هذا التفطن قابلت فكرة تعليم الأهالي مقاومة شديدة من طرف الأوربيين المقيمين بالجزائر وقد ساندتهم الإدارة الفرنسية في ذلك، من خلال العديد من الأوامر والتعليمات التي لم تكن تهدف إلا إلى تعطيل وإبطال سير المدارس القليلة المخصصة وقتها لأبناء الأهالي. من بين المبررات التي كانوا يغطون بها هدفهم الأساسي والمتمثل في تجهيل الشعب أكثر فأكثر هو "ما حاجتنا إلى مثل هذه المدارس فما على أطفال الأهالي إلا الالتحاق بالمدارس الأوربية " الشيء الذي رفضه الأهالي بشدة، خاصة بعد الحرب المعلنة على النظام التربوي التقليدي الذي كان يلبي حاجات ومطالب الأهالي في التشبع بالمعرفة والتدين، والدليل على ذلك امتناعهم عن إرسال أولادهم للمدارس الأوربية.

بعد الشد والمد بين معارضي ومؤيدي تعليم الأهالي " فتحت أول مدرسة عربية .فرنسية أبوابها سنة 1857 وكانت مخصصة لأبناء القادة (القايد) والأشراف العرب ورغم كل الضغوطات

الممارسة على الأهالي من أجل تعليم أبنائهم بها فإنه لم يسجل إلا 69 تلميذا سنة 1860-1861 و 104 تلميذ جزائري سنة 1863-1864" (Bennoune, tome 1, 2000,152) أما ما بين سنة 1850 وسنة 1870، فتحت 36 مدرسة في المدن القبائل ورغم ما قيل عن نجاحها "لا يجب الوثوق تماما بما توضحه التقارير الرسمية عن ذلك، إذ يبدوا في الواقع أنها كانت تخالط بقلة من طرف أطفال الأهالي وبصفة غير منظمة".(Colonna, 1975, 16).

بالمقابل، كانت جهود المواطنين الأصليين للجزائر من أجل توفير التعليم لأطفالهم تنشط بكيفية معاكسة لمطامح ومنتظرات الاحتلال الفرنسي من خلال محاولة توفير تعليم القرآن ومعالم الدين الإسلامي والعمل أساسا على زرع الثقافة العربية الإسلامية الجزائرية في أطفال الأهالي. ففي سنة 1863 مثلا سجلت إحصائيات مؤكدة " وجود 2140 طالب يدرسون حوالي 23000 تلميذ" (Bennoune, tome 1, 2000, 153) بطبيعة الحال كانت هذه المدارس تنشط تحت مراقبة عسكرية صارمة. حسب نفس المرجع بينت القرارات المساندة للمتمسكين بسياسة تجهيل الأهالي ذاك المتضمن دمج المدارس العربية. فرنسية بالمدارس الأوروبية الشيء الذي زاد من تناقص التلاميذ الجزائريين بهذه المدارس إذ انخفض عددهم في ثانويات العاصمة من 261 طالب سنة 1870 إلى 85 طالب سنة 1873 وإلى 81 سنة 1889 و69 سنة 1893.

للخروج من دائرة الرفض المعلن للشعب المستعمر للمدرسة الاستعمارية، أعلن الحكم الفرنسي عن العديد من الامتيازات لصالح تلاميذ الأهالي كصدور مواد " بأمرية 1883 التي وضعت أساسا للتعليم المجاني كالمادة 31 التي تقر الاحتفاظ بتعليم العربية، والمادة 42 التي تعلن رسميا تتويج نهاية التعليم العربي الفرنسي في الدوائر التي يكثر فيها الأهالي بشهادة التعليم الابتدائي " (Bennoune, tome 1, 2000, 160)

بدون شك تعد هذه السنة، سنة مهمة في تاريخ المدرسة الاستعمارية بالجزائر وفي تاريخ السياسة الاستعمارية، إذ نلاحظ ولأول مرة منذ الاستعمار إنشاء نظام تربوي مؤسس للأهالي مقاطع للسياسات السابقة " نص قانون 1883 عن أهم ما سيكون عليه النظام التربوي الجزائر إلى غاية الحرب العالمية الأولى. تعليم الأهالي الممتد على كل التراب الجزائري أصبح

مجاني لائكي وإجباري إلا أن الإجبارية لم تدخل حيز التطبيق منذ تلك الفترة بالإضافة للنظر في إطار معلمين مختصين وبرامج وشهادات خاصة للأهالي (ش.ت.إ للأهالي)"
. (Colonna,1975, 15)

دائما حسب ما جاء في كتاب فني كولونا (F.Colonna) ، في خضم مهمة الجمهورية الثالثة وبعد الرحلات المتتالية لكنبل بيردو (Comble Burdeau) للجزائر، صدرت أمرية جديدة تعد أكثر وضوحا ودقة وذلك بـ 18 أكتوبر 1892 تتبع بتوسع أكبر. لنسجل سنة 1901 حوالي 25300 تلميذ 228 مدرسة 427 قسم خاص يضاف إليها 474 قسم للأهالي ملحقة بمدارس أوروبية. مع تطبيق البرامج الفرنسية في النطاق الحضري ومحاور قريبة لبرامج المدارس العربية الفرنسية بالمناطق العسكرية.

إن المحاولات المعلنة هذه من قبل الحكم الفرنسي قابلها رفض متعنت من قبل الإدارة الفرنسية والمعمرين المقيمين بأرض الوطن حينها وذلك بعد فشلهم في عدم تطبيق قانون فيري Jules Ferry " وزير المؤسسات العمومية للجمهورية الثالثة، الذي وضع سنة 1881-1882 مبدأ مجانية، لائكية، وإجبارية التعليم" (Caboche, 1992,10) بإصرارهم على عدم تطبيق هذا القانون إلا في المناطق التي تغلب عليها الهيمنة الأوروبية ... أخطر من ذلك فقد سمح الحاكم العام تيرمو (Tirman) سنة 1855 للمجلس العام بالعاصمة باستدارة أموال الضرائب التي يدفعها الجزائريين لتعليم أولادهم نحو مصاريف عادية "(Bennoune, tome 1, 2000, 160) وفي سنة 1890 ثم سنة 1898 كذلك "وضعت برامج مبسطة خاصة لمدارس الأهالي، لتصبح بعدها نفسها بكل الوطن، كذلك مرسوم 1887 ألغى شهادة تعليم الأهالي المؤسس سنة 1883 أما عن الطابع الإجباري المؤسس بنفس السنة يبقى مقتصرا على الذكور"
(Colonna, 1975, 16)

لم ينجو التعليم الثانوي من مناورات وتحايل المعمر بل بالعكس كان الوصول إلى هذا المستوى من التعليم حلم لا لا يتحقق إلا لنسبة قليلة من الجزائريين " فمن سنة 1879 إلى سنة 1910 لم تتوج أكاديمية العاصمة سوى 80 طالب جزائري بشهادة البكالوريا من بينهم 29 سنة 1910 " (Bennoune, tome 1, 2000, 165) فهذا التعليم كان يتعذر بلوغه للأطفال المنحدرين من

الطبقات الشعبية لأن الثانويات لم تكن تقبل سوى " أبناء الخيام الكبرى من حاشية الاستعمار وخدمه من قياد ومعلمين أهليين وأعوان الصحة والإدارة والجيش ونادرا ما كان يلتحق بالكوليجات الفرنسية أو الثانويات أبناء عائلات غير منتفدة أو ميسورة أو مأمونة الشرور من وجهة نظر الإدارة الاستعمارية " (العكروث ، 2008-2009، 85)، طبيعة التعليم أيضا كانت خطة ذكية لتغيير المسار العلمي لأبناء الأهالي" فوجود فئتين من المدارس الثانوية "أ" و " ب" حيث ينتهي المطاف بتلاميذ الفئة "ب" في أحسن الأحوال كمعلمين ووجود فليل في الفئة "أ" يعبر عن نية متينة لحرمان الأهالي من التعليم العالي" (Elison, 2000, 78) فعل سبيل المثال سنة 1912 المائة وخمس وعشرين ممنوح في الثانوي كانوا أولاد بشاغه، أغا أو قائد (قايد).

3.3. مرحلة تفطن الأهالي لأهمية التعلم في تحقيق حريتهم:

يقول أحد القادة الفرنسيين " لم نتمكن حتى الآن من فرض نوع من التعليم الموحد لكل الجزائر و لم نتمكن من تحديد أي نوع من المدارس يكون أقل رفضا من الأهالي و أكثر فائدة للمنشأة الاستعمارية" (Colonna, 1975, 16) فبالفعل لم يتمكن الحكم الاستعماري منذ تقريب قرن من الاحتلال من تكسير المقاومة المكثفة للمجتمع الجزائري للثقافة و الهيمنة الفرنسية رغم مختلف المحاولات و السياسات التي نذكر منها، " محاولة زرع المدارس مثلها مثل تلك الموجودة في فرنسا، تهيئة المدارس التقليدية تحت مراقبة الجيش الفرنسي، و إنشاء مدارس من نوع وسيط و المسماة المدارس العربية الفرنسية التي تدرس باللغتين مع احترام الطابع الديني للتعليم التقليدي" (Colonna, 1975, 26) .

محاولات باءت كلها بالفشل، إلى أن قرر هذا الشعب و بمحض إرادته بعد الحرب العالمية الأولى، تغير مناخ الرفض إلى مناخ المطالبة بتدريس أطفال الأهالي إذ " إرتفع عدد تلاميذ الأهالي بالتعليم الابتدائي إلى 46000 سنة 1921 و إلى أكثر من 69000 تلميذ سنة 1931 ما يعادل 34.7 % من مجموع التلاميذ المسجلين سنة 1928" (Bennoune, tome 1, 2000, 165)

ارتفعت ساعتها الأصوات الناطقة باسم الشعب الجزائري مطالبة بتعليم أطفال الأهالي التقليديين أنفسهم أقروا : " علموا أطفالنا بالعربية أو بالفرنسية ولكن علموهم ! ".

فمن مطلع القرن العشرين انتعشت الحياة الثقافية في أوساط الأهالي و أدرك الجميع أهمية العلم و التعليم إما بسبب انتعاش التعليم الأهلي من جديد في شكل المدارس الحرة أو بالتحاق الكثير من الجزائريين بالتعليم الفرنسي" (العكروث ، 2008-2009، 85) . هذا لا يعني أن كل الأطفال الجزائريين الذين كانوا في سن التمدرس تسنى لهم الالتحاق بالمدرسة لأن نسبتهم كانت جد مرتفعة مقارنة بما وفرته السلطات الفرنسية من مدارس رغم تظاهر سياستها بالعكس هذا الاقبال للجزائريين على التعليم حتى وان كان في مدارس فرنسية جعل من ظروف تمدرس الأهالي جد صعبة إذ سجل " سنة 1935، 69000 تلميذا بـ 825 قسم خاص، أين 678 قسم مخصص لأطفال المعمرين في مدارس الأهالي ما يعني 83 تلميذ في القسم" . (Bennoune, tome 1, 2000, 165).

بالموازاة والتعليم المقترح من طرف إدارة المعمر واصل الجزائريون عملهم على توفير تعليم عربي إسلامي لأبناء الشعب بغض النظر عن الأصل أو الانتماء الاقتصادي أو الاجتماعي للأطفال،" فقد جمع الشعب الفقير التبرعات لبناء المدارس كما أن الكثير من القائمين على هذه المدارس إنما على أساس تطوعي في سبيل الله خدمة للإسلام وعملا لتوعية الشعب" (بوفلجه، 1993، 30). كان ذلك إما بالحفاظ على النظام التقليدي والمتمثل في المدارس القرآنية والزوايا أو بتأسيس مدارس خاصة متطورة أو نصف متطورة. " بالفعل منظمة العلماء المسلمين التي فتحت أبوابها ما بين 1931-1947 بشبكة وطنية تتكون من 174 مدرسة باللغة العربية تضم 274 معلما. سنة 1947 فتح معهد ابن باديس بقسنطينة كانت مهمته تحضير معلمين لمدارس الجمعية من جهة و تحضير طلبة لجامع الزيتونة و جامع الأزهر، ففي سنة 1955 كان بحوزة العلماء 193 مدرسة منهم 58 مدرسة تضمن تعليم راقي ل 11000 تلميذ من بين 35150 تلميذ" (Bennoune, tome 1, 2000, 169)

4. حال التعليم الثانوي في تلك الآونة:

في وقت كانت تعمل فيه الدولة الفرنسية على تعميم التعليم بفرنسا من خلال توفير الحق لكل فرنسي بالالتحاق بالمدرسة و بتطبيق مبدأ الإجبارية الذي جاء به جيل فيري " إذ سجل تمدرس كمي لسنوات 12 و16 سنة وذلك بعد أن وضع تعديل بيرترون (BERTHON) وزير التربية الفرنسية ما بين 1958-1959 مبدأ إمداد التعليم إلى 16 سنة" (J.L. Auduc, 1997, p 4) مما زاد من تعداد التلاميذ بالتعليم الثانوي بفرنسا، أما تعداد التلاميذ بالتعليم الثانوي الفرنسي بالجزائر فقفز من 18000 طالب سنة 1945 إلى 35000 طالبا سنة 1954، إلا أنه خص الفرنسيين اكثر لان نسبة الجزائريين بينهم لم تتعدى 18.45 %.

فكما سبق وان أشرنا لم يكن بالسهل أو المباح للجزائري مهما كان ذكاءه او حبه للمدرسة وما كان يزيد في تلك الصعوبة هو امتحان الدخول إلى السادسة والذي وضع خصيصا ليعد الحاجز والمراقب لنوع التلاميذ وإلى انتمائهم العرقي، والتالي تحديد أولائك الممكن السماح لهم بالانتقال إلى التعليم الثانوي فكمثال على ذلك " من 844 مترشح جزائري لهذا الامتحان سنة 1948 سوى 243 قبلوا، أي ما يعادل نسبة 28.8 % مقابل نسبة 43.9 % مقبول من الأوربيين". (Mahfoud Bennoune, tome 1, 2000, p 170)

ضف إلى ذلك حالة الفقر و الحرمان التي كان يعيشها الجزائري غير القادر على إعالة أسرته لا تمكنه من تعليم أبنائه " رغم وجود نظام للمنح الثانوية و الذي كان محدودا و يوجه توجيها غير سليما فهذه المنح وعلى قلتها كان يستفيد منها أبناء أعوان الاستعمار دون غيرهم كشكل من أشكال الإقصاء و الانتقائية" (العكروت خميلي، 2008-2009، ص 85) . إن لم يكن في وسع ابن الخماس أو الأجير اليومي أو البطال أن يصل إلى الجامعة بقوة تلك الظروف و رغم أن فرحات عباس ابن قايد كتب يقول أن " معظمنا فقراء جئنا من الدواوير من عائلات فقيرة للحصول على شهادة البكالوريا ولم نكن ندري كيف إليها..." (.Ferhat Abbas, p 35-40)، زيادة على ذلك تقسيم التعليم إلى فئتين "أ" و "ب" كان يفسر قلة الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية (مع العلم أن الصنف "أ" هو وحده الكفيل بالوصول إلى الجامعة) .

5. حوصلة لواقع تعليم الأهالي في حدود سنة 1954 ولنواتج سياستها التربوية في الجزائر:
بهدف الكشف عن نواتج سياسة المستعمر اتجاه تعليم الأهالي نتعرض لهذه الإحصائيات والتي تعكس واقع قد يكون من الأسباب التي نفسر بها الكثير من الظاهر والأوضاع الصعبة التي كان ومازال على مسيري الجزائر المستقلة مواجهتها وتصحيحها.

- سوى 12.75 % طفل جزائري متمدرس بالتعليم الابتدائي أي ما يعادل 306737 تلميذ من مجموع 2.4 مليون طفل في سن التمدرس.
- 100000 تلميذ يتمدرسون بصفة بدائية بالمدارس القرآنية، مما يرفع نسبة تمدرس أطفال الأهالي إلى 18 %.
- 515 تلميذ جزائري بالتعليم التقني من بين 3232 تلميذ سنة 1955.
- لم يستفيد من التعليم المتخصص سوى 5487 جزائري سنة 1956.
- المدرسة العليا للفلاحة لم تكون سوى مهندس جزائري أو اثنين على الأكثر في السنة مقابل 75 مهندس فرنسي.
- نسبة الجزائريين الغير معنيين بالأمية لم تتعدى 13.7 % سنة 1954 منهم 55% يتقنون إلا الفرنسية.

و20% يتقنون الفرنسية والعربية و25% يتقنون إلا العربية وبهذا الثلاثة أرباع من غير الأميين الجزائريين لا يحسنون سوى لغة الثقافة الفرنسية.

- التعليم الثانوي بالجزائر المحتلة لم يمد أبنائها إلا بمتوسط 100 شهادة البكالوريا.
- 9.76 % جزائري مسجل بالتعليم العالي سنة 1954 علما أن نسبة السكان الجزائريين ساعتها كانت تقدر ب 89.5% من سكان الجزائر.
- بلغ عدد الجزائريين المسجلين في كل من جامع الأزهر والزيتونة سنة 1954 1270 طالب.
- نسبة عالية من الأمية مقدرة ب 86.3 % سنة 1954 ...
- ما يقارب 18000 معلم فرنسي غادروا الجزائر مع الاستقلال ...
- أكثر من 80 % من الأطفال الجزائريين في سن التمدرس لم يلتحقوا بالمدرسة قبل سنة 1962. و المكنة التربوية الموروثة لم تتمكن من استقبال سوى36% منهم ...
- 39 ثانوية مقتصرة على المدن الكبيرة فقط ...
- جامعة الجزائر و مركزين جامعيين بقسنطينة و وهران، و نسبة 11.4% ...

المصدر: مستخلص من (Bennoune, tome 1, 2000, 170-171-172)

المراجع العربية:

- أوقاف الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي1830، بقطاس خديجة. الثقافة1981، العدد 26.
- التربية و متطلباتها، بوفلجه غياث، ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزائر طبعة 1993.
- التعليم في الجزائر من 1962 إلى 1990، صادق عبد الرحمان، الجزائر 1992.
- جامعة الجزائر 1909-2005، طاهر حجار، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- عبد الرحمان الهاشمي، فائزة العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، الطبعة 1، دار المسيرة عمان، 2007.
- العكروث خميلي ، جامعة الجزائر بين أهداف الاستعمارية و تكوين الطلبة المسلمين الجزائريين ما بين عام 1909 و1956، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2008-2009 .
- مراحل تطور النظام التربوي في الجزائر، عيسى بوسام، مداخلة بملتقى دولي حول التربية بالجزائر تقويم، تعديلات وآفاق، سطيف 27 و 28 أفريل 2005.
- اقتصاديات التعليم، فاروق عبده فليه، مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة، الطبعة 1، دار المسيرة عمان، 2003.

المراجع الأجنبية:

- Les algériens musulmans et la France, Tome 1, Ageron C.R., Puf, Paris, 1968.
- Réussir l'école, démocratiser la réussite, Annette et J. Gallot, édition, Sociales, Paris, 1991.
- En France, repères pratiques, Auduc J.L., l'école Nathan, 1997.
- L'inflation scolaire les désillusions de la méritocratie ; Bellat Marie, Dur collection, édition du seuil et république des idées, 2006
- Aperçu du système éducatif français ; Caboche A. Centre international d'étude pédagogiques, CIEP, 4éme édition, 1992.
- Les instituteurs algériens, 1883-1939, Colonna F., presse de la formation nationale des sciences politiques, 1975.
- Le jenie Algérien : l'intelectuel musulman en Algérie, Ferhat Abbas, ANEP, Alger.
- Enseignement indigène en Algérie au cours de la colonisation – 1832/1962, Guedj Elison Caston, édition les écrivains, paris, 2000.
- L'Algérie : nation et société, Lacheraf M., édition Maspero, Paris, 1965.
- Éducation culture et développement en Algérie – bilan et perspectives du système éducatif – tome 1, Mahfoud Bennoune, édition MARINOOR-ENAG, 2000.
- Histoire de l'université d'Alger, Melia J., édition la maison des livres, Alger, 1950.
- " Les étudiants Algériens de l'université Française : 1880-1962", Perville G., édition CNRS, Paris, 1984.